

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

إلا سَبَدِيًّا مؤخرًا ) ( مردودٌ لأن المرادَ بالمعمول ما عملُهُما فيه لحقَّ الشَّبهَ وإنما عملُهُما في الطرف بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال وفي التمييز ونحو ذلك .

فصل .

: لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضميرٍ مستتر في الصفة والخفضُ بالإضافة والنصبُ على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفةً وعلى التمييز إن كان نكرةً والصفة مع كلِّ من الثلاثة : إما نكرة أو معرفة وكلُّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ لأنه إما بـأَلْكَ ( ( الـوَجْهَ ) ) أو مضاف لما فيه أَلْكَ وَجْهَ الأبِ أو مضاف للضميرِ وَجْهَهُ أو مضاف لمضاف للضميرِ ( ( وَجْهَ أَبِيهِ ) ) أو مجرد ك ( ( وَجْهَ ) ) أو مضاف إلى المجرد ك ( ( وَجْهَ أَبِي ) ) فالصور ستُّ وثلاثون والممتنع منها أربعةٌ وهي : أن تكون الصفة بـأَلْ والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها وهو مخفوض ك ( ( الـحَسَنَ وَجْهَهُ ) ) أو ( ( وَجْهَ أَبِيهِ ) ) أو ( ( وَجْهَ ) ) ( ( وَجْهَ أَبِي ) )